كيف يمكن احتواء الصراعات في الشرق الأوسط؟

بقلم:
د. عمرو حمزاوي ○

تكشف التطورات المتلاحقة في الشرق الأوسط أن المشكلة الأمنية في المنطقة لم تعد قابلة للاختزال في غياب القوة العسكرية أو في الحاجة إلى مزيد من التحالفات والترتيبات الدفاعية الثنائية والجماعية؛ فالشرق الأوسط يمتلك من القدرات العسكرية، ومن الحضور الأمني للقوي الكبري، ومن اتفاقات التعاون الدفاعي، ما يكفي لجعل المنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم عسكرة. ومع ذلك، فإن الأمن لا يزال هشًا، والحروب والصراعات تتوالى، واستخدام القوة العسكرية بات أداة متكررة في إدارة الخلافات، فيما تتراجع قدرة الدبلوماسية والتفاوض على احتواء الأزمات قبل تحولها إلى مواجهات مفتوحة.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في المقاربة الأمنية برمتها. فالمطلوب بناء ترتيبات للأمن الجماعي تشمل أكبر عدد ممكن من دول الشرق الأوسط، وتقوم علي قواعد واضحة لمنع استخدام القوة، واحترام السيادة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإنشاء قنوات دائمة للحوار والتفاوض، وتطوير آليات للإنذار المبكر وإدارة الأزمات ومنع التصعيد، فهناك حاجة إلى معالجة البيئة الإقليمية التي تنتج الصراعات، ولا تمنع سباقات التسلح.

لقد أثبتت التجارب الأخيرة أن الاعتماد المفرط على القوة العسكرية لا يؤدي بالضرورة إلى الأمن. إسرائيل، بما تمتلكه من تفوق عسكري نوعي ودعم أمريكي واسع، لم تستطع بالقوة وحدها أن تخلق بيئة إقليمية مستقرة أو أن تنهي الصراعات المحيطة بها. وإيران، رغم امتلاكها قدرات صاروخية وشبكة واسعة من الحلفاء والوكلاء وأدوات ضغط متعددة، لم تنجح هي الأخرى في تحويل قوتها إلى أمن مستدام، بل أسهمت سياساتها ومغامراتها الإقليمية في إنتاج بيئة من الشك والخوف. أما الولايات المتحدة، وهي القوة العسكرية والسياسية الأكبر حضورًا في الشرق الأوسط، فقد اكتشفت مرة بعد أخري أن التفوق العسكري لا يمنحها القدرة على التحكم الكامل في مسارات المنطقة، وأن التدخل العسكري قد يحقق أهدافًا آنية لكنه لا ينتج بالضرورة تسويات سياسية مستقرة.

المشكلة إذن أعمق من ميزان القوة. إنها مشكلة غياب قواعد مشتركة لإدارة التنافس. وحين تغيب هذه القواعد، تتحول كل دولة إلى البحث عن أمنها منفردة، أو من خلال التحالف مع قوة خارجية، أو عبر بناء قدراتها العسكرية، أو توسيع نفوذها في الدول المجاورة. وهكذا يصبح سعي كل طرف إلى تحقيق أمنه الخاص سببًا إضافيًا في زيادة انعدام أمن الآخرين. إنها معضلة أمنية كلاسيكية، لكن خطورتها في الشرق الأوسط تتضاعف بسبب كثرة الصراعات، وغياب آليات إقليمية فعالة للوساطة، وتداخل النزاعات المحلية والإقليمية والدولية، واستمرار القضية الفلسطينية من دون حل عادل، ووجود دول وقوى تتعامل مع القوة العسكرية باعتبارها وسيلة أولى لإدارة المصالح.

لهذا السبب، فإن الانتقال إلى منطق الأمن الجماعي لا يعني إلغاء التعاون الدفاعي بين الدول، ولا مطالبة دول المنطقة بالتخلي عن حقها في الدفاع عن نفسها. المقصود هو وضع استخدام القوة داخل إطار سياسي وقانوني أكثر اتساعًا، بحيث لا تصبح القوة العسكرية الخيار الطبيعي أو الأول عند كل أزمة. الأمن الجماعي لا يفترض أن جميع دول المنطقة متفقة سياسيًا أو أيديولوجيًا، بل ينطلق من حقيقة أن اختلافها يجعل وجود قواعد مشتركة أكثر ضرورة وليس أقل.

ويمكن للشرق الأوسط أن يستفيد في هذا السياق من تجارب دولية مختلفة، من دون استنساخ أي نموذج بصورة آلية. فقد نجحت ترتيبات الأمن الجماعي في مناطق أخرى من العالم في تحويل بعض القضايا التي كانت تنذر بالمواجهة إلى موضوعات للحوار وبناء الثقة وإدارة الخلاف. والمطلوب في الشرق الأوسط ليس إنشاء مؤسسة ضخمة دفعة واحدة، وإنما البدء بخطوات تدريجية: اجتماعات دورية لوزراء الخارجية والدفاع، آليات للتشاور في أوقات الأزمات، قنوات اتصال عسكرية لمنع سوء الفهم، اتفاقات للإخطار بالمناورات والتحركات العسكرية، قواعد لحماية الملاحة والممرات المائية، وترتيبات للتعامل مع الهجمات على المنشآت المدنية والطاقة والبنية التحتية.

والأهم من ذلك كله هو التوافق على مبدأ سياسي أساسي: لا يجوز أن تكون القوة العسكرية الوسيلة الطبيعية لتسوية النزاعات الإقليمية. فهذا المبدأ يجب أن يشمل الجميع بلا استثناء. فلا يمكن بناء أمن جماعي إذا كان استخدام القوة مقبولًا عندما تمارسه دولة ومرفوضًا عندما تمارسه دولة أخري. ولا يمكن إقناع شعوب المنطقة بجدوى ترتيبات الأمن الجماعي إذا استمرت المعايير المزدوجة في التعامل مع الاعتداءات والانتهاكات والسيادة الوطنية.

ومن هنا فإن المغامرات العسكرية التي تنخرط فيها إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، كل وفق حساباته ومصالحه ودوافعه، ينبغي أن تكون حافزًا لاختبار فكرة الأمن الجماعي وليس سببًا إضافيًا للتخلي عنها. فالبديل عن المغامرة العسكرية لا ينبغي أن يكون مغامرة عسكرية مضادة. هذه الحلقة لا تنتج الأمن، وإنما تنتج مزيدًا من الاستقطاب وسباقات التسلح والاستعداد الدائم للحرب.

ويكتسب الأمر أهمية خاصة في ظل الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في المنطقة. فالولايات المتحدة تظل قوة عظمى ذات مصالح اقتصادية واستراتيجية وعسكرية ودبلوماسية ضخمة في الشرق الأوسط، ولا يمكن تجاهل دورها أو استبعاده من أي ترتيبات إقليمية جادة.

لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح الأمن الإقليمي معتمدًا بصورة شبه كاملة على الضمانات الأمنية الأمريكية، لأن ذلك يجعل استقرار المنطقة مرتبطًا بتغير الإدارات الأمريكية وأولوياتها وتقديراتها لمصالحها العالمية. وقد أثبتت السنوات الأخيرة أن واشنطن قد تستخدم القوة بصورة تتعارض أحيانًا مع مصالح الاستقرار الإقليمي، أو قد تنخرط في صراعات تزيد من هشاشة البيئة الأمنية بدلًا من تخفيفها.

لذلك ينبغي أن يكون الهدف إعادة تعريف الدور الأمريكي داخل ترتيبات الأمن الإقليمي. الولايات المتحدة يمكن أن تكون شريكًا في الأمن الجماعي، لكنها لا ينبغي أن تكون البديل عن الأمن الجماعي. وبالمثل، لا ينبغي أن تحاول إيران أن تفرض تصورها للأمن الإقليمي من خلال القوة والنفوذ، ولا أن تتعامل إسرائيل مع تفوقها العسكري باعتباره حقًا دائمًا في استخدام القوة خارج القيود الإقليمية والدولية. الأمن المستدام لا يمكن أن يكون أمن طرف على حساب أمن الآخرين.

وفي هذا السياق، تبدو مصر مؤهلة للاضطلاع بدور مهم في الدفع نحو هذا التحول. فمصر، بحكم موقعها الجغرافي، وثقلها السياسي والعسكري، وعلاقاتها المتوازنة نسبيًا مع القوى المختلفة، وخبرتها الطويلة في الوساطة والتفاوض لديها ما يمكنها من العمل على بناء ترتيبات أمنية تشمل الجميع.

إن هناك حاجة إلى بناء توافق أولي حول قواعد عدم استخدام القوة، وحماية الملاحة، واحترام السيادة، ومنع استهداف البنية التحتية المدنية، وتسوية النزاعات عبر التفاوض.

وقد يكون من المفيد أن تبدأ هذه العملية من القضايا التي تملك فرصًا أكبر للتوافق، مثل أمن الممرات المائية، ومكافحة الإرهاب، وحماية المنشآت المدنية، وإدارة الأزمات، ثم تنتقل تدريجيًا إلى القضايا الأكثر صعوبة، في مقدمتها الصراعات الإقليمية وسباقات التسلح ومستقبل الترتيبات العسكرية الأجنبية في المنطقة. فالأمن الجماعي لا يُبني في مؤتمر واحد، وإنما من خلال تراكم الثقة والاتفاقات والإجراءات العملية.

إن الشرق الأوسط أمام خيارين متناقضين؛ الأول هو الاستمرار في بناء التحالفات والمحاور، بحيث تنضم كل دولة إلي ترتيبات أمنية في مواجهة دولة أو مجموعة دول أخرى، وهو ما سيؤدي على الأرجح إلى مزيد من الاستقطاب. والثاني هو الاعتراف بأن أمن كل دولة يرتبط بأمن الآخرين، والبدء في بناء ترتيبات جماعية تجعل الحوار والتفاوض وإدارة الأزمات أدوات أساسية في العلاقات الإقليمية.

والاختيار الثاني هو الأصعب بالتأكيد، لكنه الأكثر قابلية لإنتاج أمن مستدام. لأن الأمن الجماعي يسعى إلى معالجة البيئة التي تجعل الحرب ممكنة ومتكررة. وهذه هي النقلة الفكرية والسياسية التي يحتاج إليها الشرق الأوسط اليوم؛ أي كيف نمنع الجميع من استخدام القوة ضد الجميع؟

تستطيع الدول العربية الوازنة أن تدفع نحو عملية أمنية إقليمية تجعل الشرق الأوسط أكثر استقلالًا في إدارة أزماته وأكثر اعتمادًا على الدبلوماسية والتفاوض. وليس المقصود أن تنتهي التناقضات أو تختفي الصراعات، فهذا غير واقعي، وإنما أن يصبح لها إطار سياسي لإدارتها واحتوائها.

لقد طال اعتماد الشرق الأوسط على القوة الخارجية والاتفاقيات العسكرية، بينما ظل الأمن الحقيقي غائبًا. وحان الوقت لإدراك أن كثرة السلاح لا تعني بالضرورة مزيدًا من الأمن، وأن الطريق الأكثر واقعية للخروج من دوامة الحروب والمغامرات إنما عبر بناء توافقات أمنية إقليمية تجعل استخدام القوة أكثر صعوبة، وتجعل الدبلوماسية والتفاوض أكثر حضورًا، وتمنح دول المنطقة قدرة أكبر على إدارة خلافاتها بعيدًا عن منطق الحرب.

○ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

خدعة استخدام المصطلحات في الخطاب السياسي والإعلامي!

بقلم:
د. محمد الرميحي ○

في أغسطس عام 1979 أصدرت سلسلة «عالم المعرفة» كتاباً بعنوان «التفكير السليم والتفكير الأعوج». في ذلك الكتاب ملاحظة من مترجمه، اللغوي الكبير حسن سعيد الكرمي، الذي عرفه الملايين من خلال برنامجه الإذاعي الشهير في إذاعة «بي بي سي» العربية «قول على قول». كان صاحب حسٍّ لغوي رفيع، وضليعاً بالعربية.

لفت نظري قوله، في المقدمة التي كتبها بما معناه: إن اللغة العربية، على ما فيها من ثراء وجزالة واتساع، تعاني نقصاً نسبياً في ضبط عدد من المصطلحات الحديثة التي نشأت في بيئات ثقافية مختلفة، ما يجعل المتلقّي ملتبساً في فهم النص.

لم أفهم كلامه آنذاك على أنه انتقاص من العربية، ولا أراه اليوم كذلك؛ فاللغات جميعها تتأثر بالتحولات العلمية والسياسية والفكرية، وبعض اللغات تبتكر مصطلحات تستخدمها في تفسير المعاني، ثم تنتقل تلك المصطلحات إلى لغات أخرى، فتبدأ معاناة المترجم في البحث عن المقابل الأقرب ويضيع على المتلقّي المعنى الدقيق.

أستعيد هذه الملاحظة كلما تابعت النقاشات السياسية في وسائل الإعلام، حول قضايانا العامة، وخصوصاً السياسية. فالمشكلة في كثير من الأحيان ليست في نقص الكلمات، بل في استعمال المصطلحات استعمالاً دقيقاً، حتى تتحول الكلمة إلى غطاء يخفي الحقيقة، بدلاً من أن يكشفها. أو يحدث الاختلاف بين المستخدمين، لأنهم لم يتفقوا على معنى المصطلح. لذلك، كثيراً ما يلجأ إلى «مذكرة تفسيرية» تحدد معنى المصطلحات، إلا في الكتابة أو الحديث في وسائل الإعلام، فلا يوجد وقت أو متسع لـ«مذكرة تفسيرية» فتقال المصطلحات جزافاً.

أضرب أمثلة مما يشغلني في هذا الموضوع، وما يحدث في الأسابيع الأخيرة، ومع احتدام التوترات والحروب في المنطقة، وتعرّض بعض دولها لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، فأنت تصغي إلى ما يقوله متحدث بطلّ على الشاشة مثلاً، فتسمع أنه يطلق حكماً سياسياً كبيراً في جملة واحدة، ثم تكتشف أن المصطلح الذي استخدمه لا ينطبق على الواقع. ولكن المتلقي يقبله لأنه قادم من «خبير» أو المفروض كذلك!

قال أحدهم قبل أيام إن «الحكومة الإيرانية منتخبة ديمقراطياً». توقفت عند العبارة أكثر من توقّفي عند صاحبها؛ فالسؤال ليس: هل تُجرى انتخابات في إيران؟ بل: هل يكفي وجود انتخابات، حتى نصف النظام بأنه ديمقراطي؟

في تفكيك التجربة الإيرانية الحالية، لا يستطيع أيّ مواطن أن يرشّح نفسه كما يشاء، ولا يصل إلى المنافسة الرئاسية أو البرلمانية إلا بعد المرور عبر منظومة رقابية قاسية، تحدّد من يحقّ له الترشح ومن لا يحق له ذلك، حتى لو كان في بعض الأوقات من «عظام الرقبة» كما حدث باستبعاد علي لاريجاني من انتخابات رئاسية سابقة. كانت عملية الاختيار (الانتقاء) تبدأ قبل أن يبدأ الاقتراع؛ فهل يصبح صندوق الانتخاب وحده دليلاً كافياً على وجود «ديمقراطية» ولو نسبية، بالمعنى المتعارف عليه؟

الأمر الذي لم يلتفت إليه المتحدث أن أياً من رؤساء الجمهورية السابقين ليس مطلق الحرية في بلده، فجميعهم تحت «الإقامة الجبرية»، ولا يسمح لأحد منهم بالسفر إلى الخارج! كما لا توجد أي ضمانات قانونية في المحاكمات السياسية!

الأمر نفسه ينطبق على نقاش آخر سمعناه أخيراً من بعض الأشقاء العراقيين الذين قالوا بفخر إن العراق يعيش ديمقراطية لا توجد في غيره! وهنا أيضاً أرى أن المشكلة ليست في النوايا، بل في عدم دقة استخدام المصطلح.

هل الديمقراطية هي مجرد انتخابات دورية أم أنها منظومة متكاملة تقوم على سيادة القانون، واستقلال القضاء، والمحاسبة، وتداول السلطة، وحرية الإعلام، وحماية المال العام؟ والأهم أن يتاح الترشيح للكافة، وهدفها تحقيق مصالح أكبر قدر من الناس. إذا غابت هذه العناصر، فما قيمة صندوق الاقتراع إذا كان يفضي إلى احتكار النفوذ، وتمرير صفقات الفساد، وإضعاف مؤسسات الدولة، وإفقار المواطنين، والدخول في حروب عبثية؟

قد تنتج الانتخابات سلطة، لكنها لا تنتج بالضرورة حكماً رشيداً. الفرق كبير بين الوسيلة والغاية؛ ولذلك، فإن استعمال كلمة «الديمقراطية» لوصف أي نظام يجري انتخابات فقط يشبه إطلاق اسم البحر على بقعة ماء خلفها المطر في الصحراء!

هذه ليست القضية الوحيدة. في خطابنا السياسي والإعلامي عشرات المصطلحات التي نستعملها من غير تدقيق. نتحدث عن «المقاومة»، و«الشرعية»، و«السيادة»، و«الدولة»، و«المليشيا»، وكأن الجميع يقصد المعنى نفسه، بينما يحمل كل مصطلح منها حمولة قانونية وسياسية وتاريخية ولغوية مختلفة.

وعندما تختلط المفاهيم، يختلط الحكم على الوقائع. الحديث مثلاً عن «مليشيات» غير الحديث عن «عصابات مسلحة ومأجورة»، والحديث عن «حزب الله» أو «أنصار الله»، وهي عناوين خرجت عن مضمونها، استخدام مضلل للمعنى! لهذا السبب، لا يكفي أن يمتلك الإعلامي صوتاً جميلاً أو حضوراً جيداً أمام الكاميرا. الإعلام مسؤولية قبل أن يكون وسيلة للتأثير. والمشاهد أو القارئ يستحق أن تقدم إليه المصطلحات بعد تمحيص، لا أن تتحول إلى شعارات تتكرّر حتى تفقد معناها.

ربما كان حسن سعيد الكرمي يتحدّث قبل ما يقارب نصف القرن عن معاناة مترجم مع كتاب، لكنه لفت الانتباه إلى قضية أوسع كثيراً؛ فالأهم لا تتقدم فقط لأنها تملك الكلمات، بل لأنها تعرف ماذا تقصد بهذه الكلمات.

آخر الكلام: إذا لم يكن المصطلح دقيقاً، ضاع المعنى، وتاه المتلقي!

○ أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الكويت.

الدور العربي التاريخي في إسناد الثورة الفلسطينية

بقلم:
عبدالغني سلامة ○

لم تكن الثورة الفلسطينية شأناً فلسطينياً محضاً؛ بل كانت واحدة من أكثر تجارب التحرر الوطني التي تجاوزت حدود الجغرافيا.

ونظراً إلى البعد القومي للقضية الفلسطينية، ومكانتها العميقة في الوجدان والعقل العربي فقد تشكلت الثورة في فضاء عربي واسع، احتضنها سياسياً وشعبياً وثقافياً، وشارك فيها آلاف العرب، بعضهم بالدعم والإسناد، وبعضهم بالانخراط المباشر في صفوفها مقاتلين وكوادر ومثقفين وفنانين وإعلاميين.

ولهذا فإن تاريخ الثورة لا يخص الشعب الفلسطيني وحده، بل هو جزء من تاريخ عربي مشترك؛ تاريخ شارك في صنعه مقاتلون عرب ضحوا بحياتهم، ومثقفون حملوا الفكرة، وأدباء منحوا الثورة لغتها، وفنانون قدموا أغنيتها وصورتها، وجماهير عربية رأت في فلسطين قضيتها ومرآة أحلامها في التحرر والكرامة والاستقلال.

حفظت الكتب والمراجع أسماء القيادات المشهورة، وبقيت أسماء آلاف المتطوعين العرب مجهولة، أو محفوظة في ذاكرة التنظيمات التي انتموا إليها، تنتظر من يجمعها ويوثقها.

لم يكن دور الأشقاء العرب مقتصراً على التعاطف أو الإسناد السياسي والدعم المالي، بل تجاوز ذلك إلى توفير بيئة كاملة لنمو الثورة الفلسطينية وتطورها؛ ففي الخمسينيات والستينيات، وفرت الكويت وسائر دول الخليج بيئة آمنة احتضنت الجاليات الفلسطينية، وأتاحت لها التحرك السياسي والتنظيمي وعقد الاجتماعات وبناء العلاقات التي أسهمت في تهيئة الظروف التي سبقت الانطلاقة.

الجزائر افتتحت أول مكتب لحركة «فتح»، وفي بيروت صدرت نشرة «فلسطيننا»، وهي من المنابر المبكرة التي نشرت فكر الثورة ومضامينها وأهدافها، وحثت الشبان على الالتحاق بها.

وفي سورية، وجد الفدائيون مساحة واسعة للعمل والتنظيم. وكان معسكر الهامة من أبرز مواقع التدريب التي ارتبطت بتاريخ الثورة، كما فتحت المدن السورية أبوابها أمام الفصائل الفلسطينية لإقامة المكاتب والمقرات، وتحولت سورية، في مرحلة معينة، إلى إحدى أهم ساحات احتضان العمل الفلسطيني.

أما الأردن، فله خصوصية استثنائية بحكم الجغرافيا والديموغرافيا والتداخل العميق بين الشعبين الفلسطيني والأردني.

كانت الأغوار قاعدة مهمة للعمل الفدائي، واحتضن أهلها المقاتلين، وعندما اندلعت معركة الكرامة أسند الجيش الأردني الفدائيين بسلاح المدفعية والدبابات، بقيادة الفريق مشهور حديثة الجازي.

أما لبنان، فكان من أكثر البلدان التصاقاً بالثورة الفلسطينية. مثّل الجنوب الحاضنة الشعبية للمقاومة ودفع أهله الثمن من أمنهم واقتصادهم ودماء أبنائهم.

هناك، نشأت مناطق ارتبط اسمها بالوجود الفدائي، مثل «فتح لاند»، و«الفاكهاني»، وكانت بيروت مركزاً سياسياً وإعلامياً وثقافياً للثورة، ومكاناً احتضن فصائل المقاومة والصحافة والثقافة والفكر والفن.

وفي سنوات الحرب الأهلية وقفت القوى الوطنية اللبنانية إلى جانب القوات الفلسطينية في مواجهة القوى الانعزالية والاجتياحات الإسرائيلية.

تكفي الإشارة إلى قيادات وطنية مثل كمال جنبلاط، ومحسن إبراهيم، ومعروف سعد، وغيرهم من الشخصيات والقوى التي رأت في القضية الفلسطينية جزءاً من معركة التحرر العربي، كما كان حضور شخصيات دينية وفكرية لبنانية، مثل هاني فحص، تعبيراً عن اتساع التأييد الشعبي والفكري للمقاومة الفلسطينية.

وعندما خرجت الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982، لم ينتهِ حضورها العربي، ولم تجد نفسها بلا مكان. انتقلت قيادة منظمة التحرير إلى تونس، التي تحولت إلى وطن ثانٍ وملاذ للقيادة الفلسطينية ومؤسساتها المنظمة في مرحلة شديدة التعقيد.

فيما واصلت دول عربية أخرى تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي، واستضافت مصر والجزائر دورات للمجلس الوطني الفلسطيني.

منذ بدايات الثورة، التحق بها أشقاء عرب من لبنان وسورية والأردن والعراق واليمن والكويت ومصر وغيرها. بعضهم حمل السلاح، وبعضهم شارك في العمليات الفدائية، وبعضهم عمل في التنظيم والإعلام والخدمات اللوجستية، ومنهم من استشهد أو وقع في الأسر.

من الكويت التحق الشيخ فهد الأحمد الصباح بصفوف حركة فتح وشارك في العمل الفدائي، ومن الأردن نايف حواتمة، أحد أبرز قادة اليسار الفلسطيني وأمين عام الجبهة الديمقراطية، إلى جانب مئات من أبناء الكرك والطفيلة والسلط وإربد ومعان الذين التحقوا بمختلف فصائل منظمة التحرير. من مصر الدكتور رؤوف ميخائيل (محجوب عمر)، وسمير غطاس (محمد حمزة)، ومن العراق قيس السامرائي، أبرز القيادات العربية في صفوف اليسار الفلسطيني والجبهة الديمقراطية، الذي ارتبط اسمه بالبرنامج المرحلي.

لم تكن البندقية وحدها سلاح الثورة، فقد دخلت فلسطين إلى الأغنية العربية، وحضرت الثورة في الشعر والموسيقى والمسرح والملصق واللوحة. وقد أسهم فنانون عرب في تحويل الثورة من حدث سياسي وعسكري إلى حالة وجدانية وثقافية عابرة للحدود.

أجمل الأغاني الوطنية والثورية التي ألهمت الثوار والمقاتلين وحرضت الجماهير قدمها فنانون عرب؛ من لبنان مارسيل خليفة وأحمد قعبور وجوليا بطرس، ومن مصر الشيخ إمام، ومن سورية سميح شقير.

على الجبهة الثقافية والفكرية والأدبية والإعلامية كان الحضور العربي مميزاً ووازناً؛ فقد تحولت الثورة الفلسطينية إلى قضية كبرى في الأدب العربي الحديث، ووجد فيها كتاب وشعراء ومفكرون مجالاً للتعبير عن أسئلتهم حول الحرية والمنفى والاحتلال والمقاومة والهزيمة والنصر.

من الأردن برز مثقفون وكتّاب وشعراء منهم غالب هلسه، ونزيه أبو نضال، وأمجد ناصر، وميشيل النمري، وتيسير سبول، ومؤنس الرزاز، ومن لبنان المفكر أنيس النقاش والشاعران خليل حاوي وشوقي بزيغ، ومن سورية كتب نزار قباني أجمل قصائده في مديح فتح، وفي وصف حصار بيروت والخروج منها، كما قدم مخرجون سوريون أعمالا درامية مهمة عن الكفاح الفلسطيني حولت القضية من حدث سياسي إلى دراما إنسانية وفنية؛ المخرج هيثم حقي قدم مسلسل «عز الدين القسام»، وحاتم علي أخرج «التغريبة الفلسطينية»، وكان الفنان التشكيلي السوري نذير نبعة هو من صمّم شعار «العاصفة .»

كما برز ممدوح عدوان وسعد الله ونوس ممن كتبوا للمقاومة الفلسطينية وأسهموا في إعلامها الثقافي.

في المدارس والجامعات، وفي النقابات والأحزاب، وفي الصحافة والسينما والمسرح والأغنية، وفي المظاهرات والمهرجانات والكتب والمقالات، ظلت فلسطين حاضرة، وجزءاً من الحياة اليومية للمواطن العربي.

عند الحديث عن الدور العربي في الثورة، تبدو العلاقة معقدة ومتداخلة، حكمتها ظروف سياسية وعسكرية وإقليمية متغيرة، ولا يمكن اختزال الدور العربي في مواقف الحكومات وحدها؛ فعلاقة الثورة الفلسطينية بالأنظمة العربية مرت بمراحل من الدعم والاحتضان، لكنها عرفت أيضاً الخلاف والصدام والضغط والملاحقة ومحاولات الاحتواء، ووقعت صدامات دامية في بعض المراحل. وتلك كانت من أبرز عوامل ضعف الثورة وتراجعها، وهذه التناقضات تجعل هذا التاريخ أكثر تعقيداً ولا يمكن حصره في رواية أحادية بخط مستقيم.

○ كاتب من فلسطين.

مخاطر انفلات الذكاء الاصطناعي بلا ضوابط!

بقلم:
د. منار الشوربجي

أجراس الخطر باتت تُقرع لتنذر مما يحيق بالبشرية مع التطور المتلاحق للذكاء الاصطناعي الذي يوشك أن يخرج عن السيطرة. فقد شهد العالم كيف استخدمت الولايات المتحدة وإسرائيل أسلحة مزودة بالذكاء الاصطناعي لاستهداف المدنيين في حربي غزة وإيران، وهو ما دفع عددًا من رجال الدين في الغرب إلى التحذير من تحويل الذكاء الصناعي إلى سلاح تستخدمه النخب الحاكمة. والشهر الماضي، حفلت دورية أكاديمية متخصصة في العلوم بأجراس إنذار أخري. ففي أحد اختباراتهم، أثبت العلماء قدرة الذكاء الاصطناعي اليوم على إنتاج فيروسات قاتلة للبكتيريا. وهم يقولون في خلاصة بحثهم إنه ليس مستبعدًا أن يستطيع الذكاء الصناعي في المستقبل إنتاج فيروسات تهاجم البشر، فما بالك بالمرحلة التي يخرج فيها عن السيطرة البشرية!

وقد انتبهت شعوب كثيرة لمخاطر أخرى تمس حياتها اليومية. ففي الولايات المتحدة، باتت مكافحة «مراكز الذكاء الاصطناعي» من القضايا القليلة التي يجمع عليها الأمريكيون على اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية والحزبية والعرقية؛ فثلثا الأمريكيين يرفضون التوسع الراهن في بناء تلك المراكز، و14% فقط يؤيدون تشييدها في مدنهم وأحيائهم. فتطوير الذكاء الصناعي تهيمن عليه الشركات العملاقة، مثل «ميتا» و«أمازون» و«إكس إي آي». وهي خصصت أكثر من 670 مليار دولار لإنفاقها، في العام الحالي وحده، لتشييد تلك المراكز.

ذلك أن التطوير يلزمه تشييد مراكز ضخمة تضم رقائق عملاقة وقوية وشبكات إنترنت فائقة السرعة، فضلًا عن أماكن لتخزين المعلومات ومواقع لتدريب برامج الذكاء الصناعي على استخدام البيانات والمعلومات.

ولذلك تحتاج المباني إلى نظم تبريد بالغة القوة تُستخدم فيها توربينات تحدث ضجيجًا هائلًا لا يتوقف ليلًا ونهارًا، وتستهلك كميات مذهلة من الكهرباء والمياه، وهو ما يمثل خطرًا حياتيًا للملايين، وخصوصًا بولايات الغرب الأمريكي التي تعاني من الجفاف.

كما ان المدن التي تستضيف تلك المراكز تتوسع في بناء شبكات للكهرباء لاستيعاب الطلب الهائل متى بدأت تلك المراكز عملها.

إن الأخطر من ذلك كله هو التلوث الذي تنتجه تلك المراكز، لكن لأن تلك الشركات العملاقة تمول الحملات الانتخابية لصناع القرار فهي تحصل على إعفاءات ضريبية مذهلة، والمراكز التي تشيدها معفاة من الالتزام بضوابط البيئة المنصوص عليها في القانون الفيدرالي!

لقد أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أوامره بحرمان الولايات التي تضع قيودًا على تلك المراكز من الأموال الفيدرالية. وقد أدرك أبناء المدن التي تشيد فيها تلك المراكز أن أسعار استهلاكهم للكهرباء قد ارتفعت بنسب كبيرة، الأمر الذي يعني أن إيلون ماسك صاحب «إكس إي آي» مثلًا، ومارك زوكربرج صاحب «ميتا» يحققان أرباحًا خيالية على حساب المواطن العادي!

إن البعد العرقي ليس غائبًا عن المشهد. إذ تختار تلك الشركات مواقع متاخمة في أغلبها لأحياء الأقليات، بل تسعى لاستباحة أراضي السكان الأصليين للبناء عليها ولإخلائها للتنقيب عن المعادن النادرة.

والنتيجة هي ان الاحتجاجات قد اندلعت في 42 ولاية ضد تشييد تلك المراكز. وقامت عشرات من المنظمات المعنية بالبيئة بمقاضاة تلك الشركات؛ فهي قدرت أن مركزًا واحدًا من شأنه أن ينتج حوالي 2500 طن سنويًا من الضباب الدخاني، فضلًا عما يخلفه من نفايات سامة تحتوي على نسب مرتفعة من الزئبق والرصاص.

إن الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يحقق تقدمًا حقيقيًا في الطب وغيره من العلوم التي تفيد البشرية، ولكنه في هيكله الراهن تهيمن عليه حفنة قليلة من أصحاب الشركات الذين لا يهمهم سوي الأرباح الخيالية التي يحققونها. والخطورة ان القفزات التي تحققت في مجال الذكاء الاصطناعي تسبق بخطوات واسعة التطور التشريعي الذي يضع الضوابط التي تضمن توجيه مساراته لما يخدم البشرية لا ما يقضي عليها.